

أثر النوادي الخضراء المدرسية على سلوكيات التلاميذ البيئية

الأستاذ أحمد مزيود

أستاذ مساعد (أ) بقسم

العلوم الاجتماعية

بجامعة تizi وزو

ملخص :

يتناول هذا الموضوع دراسة التربية البيئية النظامية، وعلى الخصوص تلك التي يتناولها التلميذ في شكل نشاطات مكملة للدروس والمواضيع البيئية التي تتضمنها مختلف المواد الدراسية، وعلى رأسها مواد العلوم الطبيعية، والجغرافيا، والتربية المدنية، والتربية الإسلامية، والتي برزت إلى الوجود بموجب بروتوكول اتفاق تم توقيعه بين وزارة التربية الوطنية ووزارة تهيئة الإقليم والبيئة سنة 2002، والذي بنص على دعم و تعزيز التربية البيئية من أجل تنمية مستدامة في الأوساط المدرسية، وعلى إنشاء نوادي خضراء مدرسية في كل مؤسسة تربوية، تكون بمثابة مخابر يمارس فيها التلميذ نشاطات عملية ذات علاقة بما يدرسه من تربية بيئية نظرية في مختلف المواد. وقد تساءلنا عن وقع هذه النشاطات على مستوى سلوك التلميذ الذي يساهم في حماية البيئة والتنمية المستدامة . يتضمن المقال مقدمة استعرضنا فيها جوانب الموضوع التي انتهت بنا إلى تساؤل الدراسة الأساسي، والذي بنينا على أساسه فرضية الدراسة التي تم اختبارها على أساس ما جاء في إجراءات البحث، وانتهى المقال باستنتاج عام وخاتمة.

مقدمة :

التربية عملية مهمة في حياة الإنسان، إذ تعمل على حسن تكيفه مع الحياة، وتغرس فيه العادات والتقاليد والمعتقدات والنظم والقيم والسلوكيات التي ترضي المجتمع الذي يعيش فيه وينتمي إليه، وهي تحافظ في نفس الوقت على التراث الثقافي الجماعي، وتعمل على استمرارته. تبدأ التربية على العموم في البيت بين أحضان أفراد الأسرة، الممثلة لأول مؤسسة اجتماعية يحتك بها الطفل، وسرعان ما يبلغ هذا الأخير من النمو ما يفرض إدخاله في المؤسسات التربوية التي ينشئها المجتمع قصد تكوين الأفراد وإعداد الأجيال إعداداً يتنماش مع أهدافه وتطبعاته.

تدخل مؤسسات التربية التي تشتمل عليها النظم التربوية كلها، ضمن طليعة المؤسسات التي يعهد إليها بمهمة رعاية الأطفال، وتشتتهم وإكسابهم القيم والاتجاهات وأنماط السلوك السليمة والسوية، وكذا إكسابهم المعارف والمهارات التي تسمح لهم بالتكيف مع الواقع ومستجداته الطارئة، أحد هذه المستجدات التي فرض أمرها على التربية حديثاً، تمثل في حماية البيئة التي عقد لأجلها مؤتمر أممي حول البيئة الإنسانية ب (Stockholm) سنة 1972 أكد بأن وضعية البيئة الإنسانية في حالة متربدة ومتدهورة لا يمكن استدراك أمرها إلا عن طريق تربية جديدة، سميت في التوصية رقم 96 التي خرج بها هذا المؤتمر "التربية البيئية" التي يوصي المؤتمر بوجوب تبنيها من طرف كل الدول، والعمل باشتراك من أجل إنشاء برامج عالمية لها، وتكون بمثابة مرجعية لإعداد البرامج التربوية البيئية والمحلية (onu.1972). وعلى هذه التربية أن تكون قادرة على تكوين أفراد ذوي حس بيئي، يهتمون بالبيئة وما يتصل بها من قضايا، وتمكنهم من حل مشكلات البيئة الحالية وقادري ظهور مشكلات بيئية جديدة.

يجب أن تكون هذه التربية مستمرة تمس كل مراحل عمر الفرد، وتشمل مسارات التربية النظامية واللامنظامية، في إطار تفاعل عدد من الاختصاصات والمواد الدراسية، وأن تركز على أهمية الوقاية من حدوث المشكلات البيئية.

وعلى برامج هذه التربية الجديدة أن تدرس كذلك قضايا التنمية من وجهة نظر بيئية مثلاً نص عليه ميثاق بغراد (onu.1975)، بمعنى أن تضطلع التربية البيئية وتنتケل بمهمة توعية الأجيال بالترابط والتدخل اللذان يحكمان قضايا التنمية والقضايا البيئية، لذلك فإنه من الواجب أن يوضع هذا النوع من التربية في متناول الناس جميعهم، بمختلف أعمارهم وعلى كل مستويات التربية النظامية واللا نظامية ، من أجل التحسيس بالأثر المتبادل بين النظم الاجتماعية والنظم البيئية وتمكن كل أفراد المجتمع من الحصول على المعرف والقيم البيئية التي من شأنها ان تكون اتجاهات وسلوكيات تسمح بحماية البيئة وترقيتها، على حد ما خلصت اليه قمة(Tbilissi) (ONU, 1977).

تمثل التربية البيئية على هذا النحو الميكانيزم الذي سيساهم في تعديل سلوكيات الناس وتصرفاتهم نحو البيئة، بغية حمايتها والمحافظة على عناصرها وثرواتها على حد ما يوصي به ايضا تقرير اللجنة الدولية حول التربية للقرن الواحد والعشرين (UNESCO, 1996) . حين يصف التربية البيئية بالميكانيزم الأنفع والأنفع لمواجهة التحديات البيئية باختلافها، وبأنها أحد أنساب الوسائل التي يملكها الإنسان لتغيير المستقبل والخروج من بوتقة الخطورة التي تولدت عن لامبالاته بشؤون البيئة، وبأنها الشرط الأساسي الذي سيضمن تنمية شاملة ومتاغمة للأشخاص والمجتمعات.

يوصي التقرير السالف الذكر على ضرورة تكريس بعد التنمية المستدامة من خلال مواصلة التفكير حول فكرة نموذج جديد للتنمية الإنسانية أكثر احتراما للطبيعة وعناصرها. وهو البعد الجديد الذي دخل ساحة التربية البيئية بداية من قمة الأرض (onu.1992) حيث أكد المشاركون بأن التعليم أمر حاسم في تعزيز التنمية المستدامة... لذلك ينبغي على كل الدول أن تعمل على تحقيق الوعي البيئي والإنساني في جميع القطاعات والنظم السائدة داخل المجتمع، وفي أقرب وقت ممكن وعلى الدول والحكومات ان تشجع إدخال مفاهيم البيئة والتنمية بما فيها الديمغرافيا في جميع البرامج التعليمية، وهو ما

يؤكد على التوجه الجديد الذي على التربية البيئية أن تحنته من أجل تحقيق مضمون التنمية المستدامة، الذي أوضح فحواه تقرير (Brundtland) (onu.1987)، بمعنى أنها ستعمل على توجيه التفكير إلى أنشطة تموية لا تتعارض مع مصالح البيئة الطبيعية وسلامتها.

تأكد هذا التوجه الجديد أكثر في مؤتمر (Thessalonique) سنة 1997، حيث جاء في البيان النهائي للمؤتمر بأنه على كل دولة إنشاء مخطوطات تربوية بيئية قادرة على تحقيق أهداف الاستدامة، والسهر على أن تكون محتويات البرامج والمناهج التربوية الموجهة لوعية طبقات الناس العامة بخصوص موضوع الاستدامة مبنية على أسس صحيحة ومتعددة (onu.1997). وتبعاً لهذه المؤتمرات العالمية الأممية التي أشرف عليها منظمة اليونسكو(unesco) بمعية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، (pnue) أصبح ينظر إلى التربية البيئية من زاوية ما يمكن أن تتحققه من إمكانية الاستدامة، فتبنت معظم دول العالم هذا التوجه الجديد وامتثلت لتوصيات منظمة اليونسكو (unesco)، فكرست فرنسا التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة بالأمرية البيداغوجية رقم 110-2004 المتضمنة تعليم التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة (Ministère de l'éducation et de l'enseignement supérieur et de la recherche français. 2004).

وتحتالجزائر نفس التوجه الجديد بإصدار برنامج التربية البيئية من أجل تنمية مستدامة (وزارة التربية الوطنية ووزارة تهيئة الإقليم، 2004) وهذا ما يعبر عن امثال بلادنا، والمجتمعات الدولية لتوصيات المنظمة الأممية وتوجيهاتها المذكورة سالفا. وتعتبر هذه الخطوة امتداداً لمجهودات حماية البيئة التي تبنتها الجزائر منذ أولى سنوات الاستقلال. بحيث أمضت وصادقت بلادنا في هذا الاطار على عدد من الاتفاقيات نذكر على سبيل المثال الاتفاقية الدولية حول مكافحة تلوث مياه البحر (المرسوم رقم 344/63، 1963) التي كان يفترض أن يتحسين بموجبها حال البحر المتوسط، والاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي

الثقافي والطبيعي، الذي تعمل بموجبه السلطات على التسيير العقلاني للثروات الطبيعية (الأمر رقم 38/73، 1973)، واتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث (المرسوم رقم 14/80، 1980)، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون (المرسوم الرئاسي رقم 354/92، 1992) التي تنص حول الحد من انبعاث الغازات الاحتارارية، والاتفاقية الدولية بشأن التنوع البيولوجي (المرسوم الرئاسي رقم 163/95، 1995)، إضافة إلى اتفاقيات أخرى عديدة يضيق المجال لذكرها قد نذكرها في فصول أخرى من الدراسة.

وقصد التجسيد الفعلي لهذه المبادئ أنشأت الدولة سنة 1974 تماشيا مع الإعلان الختامي لندوة الأمم المتحدة حول البيئة المنعقدة بستوكهولم (Stockholm). (1972) اللجنة الوطنية للبيئة التي كانت بمثابة أول جهاز إداري مركزي مختص في حماية البيئة توالت تسمياته وتعددت صوره إلى أن استقر على شكل وزارة تهيئة الإقليم والبيئة منذ سنة 2000، وأصدرت الدولة أول قانون خاص بحماية البيئة (قانون حماية البيئة، 1983) ثم عدل وتم ووجه نحو التنمية المستدامة. (قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، 1983) كانت المراقبة التربوية لمجهودات حماية البيئة التي تقوم بها المؤسسات والإدارات المختصة ملموسة الاثر على مستوى سلم التربية الوطنية التي لاحظنا في برامجها ومناهجها حرصا على تكوين الفرد الوعي بالقضايا البيئية وما يتصل بها من قضايا.

نذكر في هذا الاطار على سبيل المثال برنامج العلوم التطبيقية الذي يهدف إلى تكوين التلميذ علميا واجتماعيا وإلى تفسير علاقة الإنسان بيئته وتوعيته بالوحدة التلازمية التي يشكلها الإنسان مع محیطه (ministère des enseignements primaire et secondaire. 1974) والذي صممته وزارة التعليم الابتدائي والثانوي سنتين فقط بعد انعقاد مؤتمر ستوكهولم. وكذلك التوجيهات العامة لتصميم برامج الطورين الأول والثاني للمدرسة الأساسية التي توصي بتمكين المتعلمين من فهم بيئتهم الإنسانية والاجتماعية والطبيعية التي أصدرتها وزارة التعليم الابتدائي والثانوي (ministère des enseignements

للسنة الثانية ثانوي شعبة العلوم الى "لزوم اكتساب المتعلمين معارف بيئية أساسية في مختلف مجالات العلوم الطبيعية وفي المجال العاطفي تحسين التلاميذ بواجب احترام الحياة والتوازن البيولوجي (وزارة التربية الوطنية، 1990).

جاء كذلك في أهداف تدريس المادة الدراسية السالفة الذكر، "بيان العلوم الطبيعية تكون مجالا للدراسة والتفكير، سيستجيب لاهتمامات وانشغالات التلميذ، فهي تتناول قضايا ملموسة لها علاقة بالياه والبيئة، وأن إدراكه لمعناها يشعره بمسؤولياته، تجاه نفسه والمجتمع والعالم الحي(وزارة التربية الوطنية، 1992).نفس الأهداف والمقاصد تتواخاها مناهج التعليم الأساسي للطور الثالث سنة 1996 التي "ترمي إلى تمكين التلميذ من اكتساب معارف ومهارات أساسية تسمح له بمعرفة وفهم نفسه والمحيط الذي يعيش فيه وهذا بإدراكه للمعنى البيولوجي للوظائف الحيوية والعلاقات المتبادلة بين الكائنات الحية التي يعد الإنسان أحد عناصرها من جهة وعلاقتها بالعالم المادي من جهة أخرى، ويكتشف القواعد العلمية والتقنية لتسخير البيئة من طرف الإنسان (وزارة التربية الوطنية، 1996) .

ويوصي كذلك الدليل المنهجي لتصميم البرامج الذي أصدرته مؤخرًا اللجنة الوطنية للبرامج بأن يكون النظام التربوي لدى المتعلمين مجموعة من الكفاءات... وينمي لديهم القيم الإنسانية كحقوق الإنسان والمواطنة والمحافظة على الحياة والمحيط وهذا خلال التعليمات الخاصة بمختلف المواد الدراسية وعلى الخصوص التربية الإسلامية والتربية المدنية والجغرافيا. وعلى التعليم الإلزامي أن ينمي لدى المتعلم قيمة المحافظة على التراث الوطني في جميع أبعاده وتمكينه من الحصول على منهجية عمل دقيقة وفعالة عن طريق تثمين العمل والجهد واحترام الوقت والمواعيد واحترام البيئة (ministère de l'éducation national. 2009) .

إن ما سبق ذكره يدل على التكفل الرسمي للتربية الوطنية بمهمة تكوين أفراد يتمتعون بسلوك بيئي سليم، وكذا العمل على غرس القيم والمعارف البيئية لدى المتعلمين، وتوعيتهم بضرورة حماية التراث الوطني الطبيعي من التلف ومن أنواع المضار التي تحدق به، وحثهم على حل المشكلات البيئية، مع تفادي حدوث مشكلات جديدة، وتکفل كل مادة دراسة الشق الذي يخصها من التربية البيئية ، عملا بالمقاربة التي أوصت بها قمة بلغراد سنة 1975 ، والتي توصي بأن تكون التربية البيئية مستمرة تشمل مسار التعليم النظامي واللامنظامي في إطار تفاعل العديد من الاختصاصات والميادين (onu. 1975) .

كان لاستحداث وزارة خاصة بالبيئة في سنة 2000 في الجزائر، وإصدارها لخطط العمل الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة (ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement. 2002) الذي تطرق في أحد فصوله إلى دور التربية في تعزيز حماية البيئة، وكذا توصية اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية الوطنية المتعلقة بدعم التربية البيئية في الوسط المدرسي أثر كبير في تفعيل التربية البيئية، وإعادة توجيهها لتنماشى مع التوصيات الأممية لتحقيق التنمية المستدامة، التي تفرض على كل دولة إنشاء مخططات تربوية بيئية قادرة على تحقيق أهداف الاستدامة (onu. 1997)، حيث أمضت وزارة التربية الوطنية ووزارة تهيئة الإقليم والبيئة الجزائريتين بروتوكول اتفاق في يوم 2 أبريل 2002، يهدف إلى تنظيم عملية تنفيذ برنامج دعم التربية البيئية في المسار الدراسي، وتنظيم نشاطات مكملة في المؤسسات التعليمية، خصص الباب الرابع منه لنموذج النوادي الخضراء المدرسية الذي أنشئ ليكون بمثابة آلية لدعم التربية البيئية من أجل تنمية مستدامة، والتي يستفهم الباحث عن أثرها على السلوك البيئي للللميذ ⁶

- النادي الأخضر المدرسي كآلية لدعم التربية البيئية من أجل تنمية

مستدامة :

يعود تاريخ إنشاء النوادي الخضراء المدرسية في النظام التعليمي الجزائري إلى سنة 2002، حينما وقعت وزارة التربية الوطنية ووزارة تهيئة الإقليم بروتوكول اتفاق (وزارة التربية الوطنية ووزارة تهيئة الإقليم والبيئة، 2002) يقضي بتنفيذ برنامج دعم التربية البيئية في المسار الدراسي وتنظيم نشاطات مكملة في المؤسسات التعليمية.

ينص موضوع الاتفاق على دعم التربية البيئية على مستوى مسارات وأطوار التربية الوطنية بمعنى أن التربية البيئية كانت موجودة ومتضمنة في مناهج التعليم المختلفة لكن بروتوكول الاتفاق جاء لتدعمها وعلى الخصوص بواسطة آلية تربوية جديدة تمثل في النادي الأخضر المدرسي للتربية البيئية من أجل تنمية مستدامة، تشكلت بموجب هذا الاتفاق لجان عمل مشتركة متكونة من خبراء ومحترفين جزائريين وأجانب في ميدان التربية والشؤون البيئية، أسفرت أشغالهم على إصدار حقيقة التربية البيئية من أجل تنمية مستدامة(وزارة التربية الوطنية ووزارة تهيئة الإقليم والبيئة، 2004) وهي حقيقة تتكون من شقين الأول يتمثل في "أدلة المري في التربية البيئية من أجل تنمية مستدامة خاصة بأطوار التعليم الثلاثة : ابتدائي متوسط و ثانوي ، جاءت لتدعم نشاطات التربية البيئية و إعادة توجيهها من أجل تحقيق التنمية المستدامة في مسارات التعليم، الجزء الثاني يتمثل في " مصنف النادي الأخضر المدرسي للتربية البيئية من أجل تنمية مستدامة "وسمى كذلك بالحقيقة البيداغوجية للنادي الأخضر المدرسي و هو يمثل الإطار المرجعي لهذه التجربة الجديدة التي يفترض أن تتشاء على مستوى كل مؤسسات التعليم الوطنية والتي من شأنها أن تساعد الطفل على اكتساب التربية البيئية ... إضافة إلى كونها مخابر لهذا النوع من التربية (وزارة التربية الوطنية ووزارة تهيئة الإقليم والبيئة، 2008) يتكون المصنف من دليل المنشط للنادي الأخضر المدرسي كل طور دراسي ودفتر المنخرط للنادي الأخضر المدرسي كل واحد خاص بطور من الأطوار الدراسية إضافة إلى الميثاق المدرسي البيئي والبطاقات البيداغوجية للمنشط .

- أهداف النادي الأخضر المدرسي :

جاء في دليل منشط النادي الأخضر المدرسي بأن التلميذ، لا يمكن أن يكون سلوكه مع البيئة سلوك الملاحظ السلبي، بل يجب أن يكون العنصر الأكثر نشاطا على الوسط الذي يحيط به، وهكذا فإن "فكرة إنشاء النادي الأخضراء ضمن المؤسسات المدرسية تعد واحدة من أفضل الوسائل التي يستطيع بواسطتها التلميذ أن يعبر و ينمي مهاراته بالعمل لمصلحة البيئة" (وزارة التربية ووزارة تهيئة الإقليم و البيئة، 2004) بمعنى أن الاعتناء بالبيئة والعمل لمصلحتها هو مبرر استحداث هذه التجربة الجديدة. من أهم أهداف النادي الأخضر المدرسي التي يمكن ذكرها :

- مساعدة التلميذ على معرفة بيئته وكذلك التصرفات التي يجب القيام بها لمصلحتها.
- تنمية فضول التلميذ الخاص بالمواضيع البيئية .
- تعليم التلميذ طبيعة القضايا البيئية المعقدة والمداخلة ومساعدته على إدراك الحقائق البيئية المحلية و المعاشرة .
- تعليم التلميذ أنواع التصرفات التي تمكّن من الحفاظ على البيئة.
- تشجيع التلميذ على أن يصبح عضوا فعالا في شؤون البيئة المحلية .
- دفع تلاميذ المؤسسات التعليمية للمساهمة في مهمة الحفاظ على البيئة وسلوكهم سلوكيات جديدة حيال بيئتهم الطبيعية .

- إجراءات البحث :

- فرضية البحث الأساسية :

لقد نتج لدينا من خلال تفحصنا لجوانب الموضوع في أبعاده المختلفة و على الخصوص تلك المتعلقة بالنادي الأخضراء إفتراض وجود فروق ذات دلالة

إحصائية بين متوسط درجات السلوك البيئي لتلاميذ عينة البحث و ذلك لصالح التلاميذ الذين سبق لهم الإنخراط في النوادي الخضراء المدرسية .

- عينة البحث :

تتكون عينة البحث من 700 تلميذ 350 منهم سبق لهم وأن انخرطوا في النوادي الخضراء المدرسية وتابعوا نشاطاتها التربوية و 350 آخرون لم يسبق لهم متابعة هذه النشاطات وقد أخذنا عينة التلاميذ هذه من أربع ولايات من وسط القطر الجزائري وهي : ولاية الجزائر ممثلة في مؤسسات مديرية التربية لغرب الجزائر ، وولاية تيبازة وولاية البليدة وولاية البويرة .

- أداة جمع البيانات :

ترقبا في جمع البيانات التي يحتاج إليها الباحث للقيام باختبار فرضية الدراسة و التحليل الإحصائي الذي تتطلبه لجأ إلى تصميم اختبار لقياس السلوك البيئي لتلاميذ العينة المدروسة ، وقد تابعنا في ذلك الإجراءات العلمية اللازمة في حالة اللجوء إلى تصميم هذا النوع من الأدوات التي تهدف إلى قياس السلوك .

- الدراسة الاستطلاعية :

بدأنا بتحضير بنود اختبار السلوك البيئي بناء على ما طالعناه في مختلف جوانب الموضوع النظرية وعلى الخصوص ما يتعلق بأهداف التربية البيئية وأهداف التربية البيئية من أجل تربية مستدامة وأهداف النادي الأخضر المدرسي وميثاقه البيئي المدرسي وكذلك نماذج السلوك البيئي المستدام التي جاءت عند الباحث فريد بداش وقد بنينا 109 بند في البداية عرضنا هذه البنود على خبراء في ميدان التربية وعلم البيئة الذين تفضلوا علينا بخبرتهم ونصائحهم فأبقينا على 77 بندًا ، قمنا ببعضها بالتطبيق الأولى للاختبار من أجل التحقق من صدق البنود وثباتها على عينة قوامها 209 تلميذ، 100 منهم تابعوا نشاطات في النوادي الخضراء المدرسية، و 109 منهم لم يتبعوا هذا النوع من النشاطات، أسفنا التحليل الإحصائي للبنود على إلغاء 38 بندًا والإبقاء على 41 بندًا صالحًا، طبقنا

بعد ذلك هذا الاختبار على نفس العينة لتحديد صدقها التمييزي، فثبتت إحصائياً بأن الأداة تقيس وتميز فعلاً بين التلاميذ.

- الأداة الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات :

استعمل الباحث اختبار T العلمي لمقارنة متوسط درجات عينتين متكافتين في العدد بمعنى أن $N_1 = N_2$ الذي يساوي في حالة هذه الدراسة 350 تلميذاً في الفئتين .

- الاستنتاج العام :

يشق على الباحث تحديد نوعية وكيفية تأثير الظواهر النفسية والاجتماعية على بعضها البعض بدقة، بل قد يستحيل ذلك، لأن الظاهرة الإنسانية والاجتماعية لا يمكن عزلها عن المؤثرات الداخلية كلية، والبقاء على ما يحتاج إليه الباحث فقط من متغيرات مثلما هو الحال في العلوم الطبيعية، و اختيارنا لدراسة أثر متغير الانتماء إلى النوادي الخضراء المدرسية على حماية البيئة المتمثلة في سلوك التلميذ البيئي لا يعني بأن هذا العامل وحده الذي يؤثر على المتغير التابع، بل توجد هناك شبكة من العوامل الذاتية والموضوعية التي تتدخل فيما بينها مترادفة لتحديد سلوك التلميذ البيئي وعدم إمكانية عزل هذه المتغيرات العديدة والمتنوعة والتي لا تؤثر بنفس النوعية والكمية على سلوك التلميذ البيئي لأن سلوك التلميذ البيئي يمثل ظاهرة فريدة خاصة خصوصية أصحابها، هو ما جعلنا نأخذ العينة في شكلها الخام ، بحيث أغفلنا كل العوامل وأبقينا على متغير الدراسة الأساسي المتمثل في النوادي الخضراء المدرسية التي افترضنا بأنها تؤثر على المتغير الناتج والمتمثل في السلوك البيئي للتلميذ وقد بينت مقارنة النتائج فأدت الدراسة من خلال نتيجة اختبار T العلمي لقياس فرق الدلالة بين معدل درجات ونتائج عينتين مستقلتين الذي اختبرنا به الفرضية بأن قيمة T دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0,01، وهو ما يؤكد صدق الفرضية الأساسية للدراسة، وهذا يدل على أن النوادي الخضراء المدرسية تساهم عبر نشاطاتها التربوية في تمية السلوك البيئي للتلميذ الذي تتحقق بموجبه غاية

حماية البيئة والتنمية المستدامة وقد جاءت هذه النتيجة موافقة لما جاء في أهداف التربية البيئية التي سطرتها المنظمات الأممية (UNESCO, PNUE, 1975- 1977) (ONU 1992) ، في شقها الخاص بتمكين كل أفراد المجتمع من الحصول على المعارف والقيم البيئية التي من شأنها أن تكون اتجاهات وسلوكيات تسمح بحماية البيئة وترقيتها، وبأن التعليم أمر حاسم في تعزيز التنمية المستدامة لذلك فإنه ينبغي على كل الدول أن تعمل على تحقيق الوعي البيئي في جميع القطاعات السائدة داخل المجتمع وعلى رأسها النظم التربوية، وتنماشى النتيجة المتوصل إليها كذلك مع الأهداف البيداغوجية لنشاطات النوادي الخضراء المدرسية (وزارة التربية ، ووزارة تهيئة إقليم والبيئة ، 2004) المتمثلة في تعليم التلميذ أنواع التصرفات التي تمكّن من الحفاظ على البيئة ودفعهم للمساهمة في مهمة الحفاظ على البيئة ، وسلوك سلوكيات جديدة حيال بيئتهم الطبيعية.

- خاتمة :

تبعد التربية البيئية على العموم وتجربة النوادي الخضراء المدرسية التي استحدثها نظام التعليم في الجزائر خاصة، بأنها وسائل أساسية من شأنها إحداث التغيرات السلوكية الالزمة لدى المواطن الجزائري، والتي بموجبها يمكن ضمان تحقيق غاية حماية البيئة والتنمية المستدامة التي تصبو إليها كل الدول والمجتمعات وبخاصة في ظل التدهور البيئي الرهيب الذي لم تسلم من آثاره لا الطبيعة ولا كائناتها.

المراجع

- وزارة التربية الوطنية ووزارة تهيئة الإقليم والبيئة : برنامج التربية البيئية من أجل تنمية مستدامة.مطبعة النخلة الجزائر 2004 .
- المرسوم رقم 344/63 المؤرخ في 11 سبتمبر 1963 والمتضمن انضمام الجزائر للاتفاقية الدولية حول مكافحة تلوث مياه البحر .
- الأمر رقم 38/73 المؤرخ في 3 جويلية 1973 المتضمن المستدقة على الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي و الطبيعي .
- المرسوم رقم 14/80 المؤرخ في 26 جانفي 1980 والمتضمن انضمام الجزائر إلى الاتفاقية الخاصة بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث .
- المرسوم الرئاسي رقم 354/92 المؤرخ في 23 سبتمبر 1992 المتضمن الانضمام إلى اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون .
- القانون رقم 03/83 المتعلق بحماية البيئة ج ر عدد 6 سنة 1983 .
- القانون رقم 03/10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ج ر رقم 43 . 2003 .
- وزارة التربية الوطنية : برنامج العلوم الطبيعية سنة ثانية ثانوي شعبة علوم . مطبعة جريدة الوحدة الجزائر 1990 .
- وزارة التربية الوطنية : مناهج التعليم الأساسي للطور الثالث مادة العلوم الطبيعية . الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية الجزائر 1996 .
- وزارة التربية الوطنية : برنامج العلوم الطبيعية للسنة الثانية ثانوي شعبة علوم . الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية الجزائر 1992 .
- وزارة التربية الوطنية ووزارة تهيئة الإقليم والبيئة : بروتوكول اتفاق لتنفيذ برنامج دعم التربية البيئية في المسار الدراسي وتنظيم نشاطات مكملة في المؤسسات التعليمية 2002 .

- وزارة التربية ووزارة تهيئة الإقليم والبيئة : حقيقة التربية البيئية من أجل تربية مستدامة
مطبعة النخلة الجزائر 2004 .

- وزارة التربية ووزارة تهيئة الإقليم والبيئة : دليل منشط النادي الأخضر المدرسي للتربية
البيئية من أجل تربية مستدامة مطبعة النخلة الجزائر 2004 .

-Leninger Frezal.C : Le développement durable et ses enjeux éducatifs. Thèse de doctorat en géographie , Université de Lyon2 2009.

-Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement : Plan national d'action pour l'environnement et le développement durable,2002.

-Ministère de l'éducation nationale(Algérie) : Guide méthodologique d'élaboration des programmes 2009.

-Ministère de l'éducation nationale (France) : Bulletin de l'éducation nationale N°28 du 25-07-2004.

-Ministère des enseignements primaire et secondaire : Directives générales pour l'élaboration des programmes des 1^{er} et 2^{eme} paliers de l'école fondamentale. 1976.

-Ministère des enseignements primaire et secondaire : Programme des science appliquées a la vie sociale. 1974.

-ONU : Agenda21, section 4, chapitre 36 1992.

-ONU : Déclaration de la conférence internationale environnement et société. Thessalonique, 1997.

-ONU : Déclaration de Rio. 1992.

-ONU : Recommandation N°96 de la conférence de l'ONU sur l'environnement humain. Stockholm ? 1972.

-ONU : Recommandation N°02 et 06 de la déclaration de Thessalonique,1997.

-Orelana,I ,et Fauteux ,S :L'éducation à l'environnement a travers les grands moments de son histoire. www.unites.uguan.can consulté le 07-06-2012.

-UESCO : Charte de Belgrade, 1975.

- UNESCO : L'éducation un trésor est caché dedans, 1996.
- UNESCO-PNUE : Rapport finale de la conférence intergouvernementale sur l'éducation à l'environnement, 1997.
- UNESCO-PNUE : Rapport des deux premières années de la décennie des nations unies pour l'éducation au service du développement durable, 2008.